

كا بيتال الفرنسية: إجراءات التقشف السعودية تؤجج الاستياء من ابن سلمان



www.alhramain.com

اعتبرت مجلة "كا بيتال" الفرنسية أن إجراءات التقشف الصادمة التي فرضتها السعودية بخّرت أحلام العديد من الشباب السعودي، وأثارت الاستياء ضد ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان". وقالت المجلة إن السعودية تعاني اليوم العبء الكامل للتداعيات الثقيلة لانهيار أسعار النفط، وأن إجراءات التقشف المؤلمة، التي أعلنت عنها مؤخرًا وزير ماليتها "محمد الجدعان"، بخّرت أحلام العديد من الشباب السعودي.

وتحت ضغط مزدوج من وباء كورونا وتراجع أسعار النفط، صاعفت الرياض 3 مرات قيمة ضريبة القيمة المضافة في 11 مايو/أيار الجاري، وأعلنت عن وضع حد للإعانت أو البدلات الاجتماعية.

واعتبرت "كا بيتال" أن هذه القرارات التّقشفية القاسية التي اتخذتها الحكومة السعودية، في خضم حالة الركود الاقتصادي التي تمر بها، تشير إلى تحول محفوف بالمخاطر، لأنها تهزّ أسس دولة الرفاهية السعودية، وتترك جزءًا كبيرًا من المواطنين السعوديين، بما في ذلك غالبية الشباب، في مواجهة واقع يتمثل في انخفاض الدخل وتراجع فرص العمل وتدحرج الظروف المعيشية، في بلد لم يكن مفهوم الضريبة فيه معروفةً منذ وقت ليس ببعيد.

ورأت المجلة الفرنسية أن هذا التغيير الذي أثار الدهشة، قد يؤجج الاستياء ضد ولي العهد الأمير "محمد بن سلمان"، الحاكم الفعلي للبلاد، خاصة أن المملكة قامت قبل الأزمة بإنفاق مبالغ كبيرة جداً في غير محلها، إذ دفعت تدابير التقشف هذه بعض السعوديين إلى التساؤل بشأن الإنفاق الحكومي على الترفيه والأحداث الرياضية الكبرى أو حتى صندوق الاستثمار العام.

ويشمل ذلك عرضًا بقيمة 372 مليون دولار لشراء نادي نيوكاسل يونايتد الإنجليزي لكرة القدم، وشراء حصن بقيمة 775 مليون دولار في سفينة كرنيفال لرحلات السفن السياحية، أو أيضاً استثماراً بقيمة 450 مليون دولار في Nation Live، مروج لأحداث هوليوود.

وأشارت "كا بييتال" إلى تحذير شركة "إيكونوميكس" الاستشارية في لندن من مغبة أن إجراءات التقشف هذه التي اتخذتها الحكومة السعودية ستتشكل "عبيداً ثقيلاً" ولكن أحداً في المملكة لن يجرؤ على تحدٍ لها.

كما أشارت المجلة الفرنسية إلى تصريح الباحثة في معهد المؤسسة الأمريكية "كارين يونج"، بأنه بالنسبة للأسرة السعودية المتوسطة، سترتفع تكاليف المعيشة إلى حد كبير، وستكون النتائج الجانبية تخفيف الاستهلاك، مما يضر بنمو شركات القطاع الخاص".

كما أن الضغط على المالية العامة في ذروته مع انخفاض عائدات النفط والأزمة الصحية التي شلت الاقتصاد عملياً.

وشددت "كا بييتال" على أن إجراءات التقشف هذه التي تهدف إلى توفير 27 مليار دولار ستسمح فقط بالسيطرة على جزء من عجز الميزانية، والذي يفترض أن يصل إلى مستوى قياسي هذا العام قدره 112 مليار دولار.